الأمم المتحدة

A/60/372

الجمعية العامة

Distr.: General
21 September 2005
Arabic
Original:

الدورة الستون

البند ٦٤ من جدول الأعمال

النهوض بالمرأة

مستقبل عمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

تقرير الأمين العام*

موجز

عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٠/٥٩ يعطي هذا التقرير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في عملية تنشيط المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. وقد قدم المعهد عددا من الإسهامات في استعراض وتقييم إعلان ومنهاج عمل بيجين. وأبرز على وجه الخصوص الملامح الرئيسية للمساهمات الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في التنمية في مجالي الهجرة والتحويلات. وأثناء الفترة المستعرضة، واصل المعهد أيضا الأنشطة في مجال المرأة والسلام احتفاء بالذكرى الخامسة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) . وقد امتدت أنشطته البحثية إلى العديد من مناطق العالم حيث ازداد تعزيز أنشطتها في مجالات الاتصالات والتوعية والتدريب. ويمكن أن يتعرض التنفيذ التام لبرامج المعهد ونجاحها، وقدرته علي إنجاز ولايته ومواصلة أنشطته للخطر في عام ٢٠٠٦ إذا لم تقم الدول الأعضاء بزيادة أو استئناف تبرعاتها.

* تأخر تقديم هذا التقرير لتضمينه آخر المستجدات.

051005 051005 05-51923 (A)
0551923

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٦٠ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم لها في دورتها الستين تقريرا عن تنفيذ القرار. وبقرارها هذا، قررت الجمعية أيضا أن يتم التنفيذ الكامل لجميع مشاريع المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بغرض تقوية المعهد، وبالتالي، تمكينه من إنجاز ولايته بفعالية.

ثانيا – الدورة الثانية للمجلس التنفيذي للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

٢ – عقد المجلس التنفيذي للمعهد دورته الثانية بالمقر في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وقد تضمن جدول أعمال الدورة استعراضا لتنفيذ برنامج العمل خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ إلى أيار/مايو ٢٠٠٥؛ وعرض خطة العمل المقترحة والميزانية التشغيلية لعام ٢٠٠٦؛ والنظر في أمور تتعلق بأنشطة جمع الأموال.

٣ – وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير مديرة المعهد عن تنفيذ برنامج العمل خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ إلى أيار/مايو ٢٠٠٥ وعبَّر عن رضاه عن النتائج التي أحرزها المعهد حتى تاريخه. ووافق المجلس التنفيذي أيضا على خطة العمل المقترحة وأقر الميزانية التشغيلية لعام ٢٠٠٦ ووافق على النظر في في التوصيات المحتمل تقديمها للجمعية العامة بخصوص الدعم المالي للمعهد. واتفق المجلس على أهمية البحث عن موارد مالية للمعهد في الأجل المتوسط تتسم بالاستدامة، وطلب من مديرة المعهد أن تقوم، بالتشاور مع الأمانة العامة ورئيس المجلس، بإعداد تقرير مفصل، يتضمن الإجراءات التي يمكن اتخاذها من قبل المجلس ومقترحات بآليات بديلة لأنشطة جمع الأموال. وقرر المجلس أن يعقد دورة ثانية مستأنفة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ ليحلل بمزيد من التفصيل المقترحات المذكورة أعلاه والتي تهدف إلى تحقيق السلامة المالية للمعهد في الأجلين المتوسط والطويل، والنظر في الخطوات الأخرى الواجب اتخاذها في هذا الخصوص، بما في ذلك تقديم المقترحات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

ثالثا – تنفيذ القرار ٥٩/٢٦٠

ألف – عملية استعراض مؤتمر بيجين بعد عشر سنوات من انعقاده

٤ – عملا بالفقرة ٤ من القرار ٥٩/٢٦٠، التي طلبت فيها الجمعية من المعهد، وفقا لولايته، أن يشارك ويساهم بصورة نشطة في استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل

بيجين والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة في سياق الدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة، قام المعهد بإعداد سلسلة من تقارير الاستعراض العام تغطي كل واحد من مجالات الاهتمام الحاسمة الإثني عشر لمنهاج عمل بيجين. وقد أعدت التقارير مع وضع هدفين في الاعتبار: (أ) إبراز التجارب الناجحة أو أفضل الممارسات لمعالجة مسائل المساواة بين الجنسين على المستويات المحلية والوطنية والدولية؛ (ب) وتحديد مجالات الأولوية للعمل المستقبلي. والتقارير متاحة باللغات الانكليزية والفرنسية والإسبانية في موقع المعهد على شبكة الإنترنيت. كما عُممت على نطاق واسع في شكل أقراص حاسوبية مدمجة باللغات الانكليزية والفرنسية والإسبانية على الوفود وممثلي المنظمات الدولية والمجتمع المدني أثناء الدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة التي أجرت استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعقودة في عام ٢٠٠٠. وكان هذا القرص المدمج هو أهم ما تضمنه معرض للمعهد نُظِّم أثناء دورة اللجنة.

٥ - وشارك المعهد وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومجلس الشيوخ المكسيكي، إلى جانب مجلس النواب ومسؤولين حكوميين وكذلك المجتمع المدني، في الرعاية حلقة عمل لإنشاء آلية لمتابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة والاتفاقات الدولية الأخرى المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

٦ - ومتابعة لاستعراض وتقييم مؤتمر بيجين بعد عشر سنوات من انعقاده، نظم المعهد، بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة بالجمهورية الدومينيكية، حلقة عمل في أوآخر آب/أغسطس ٢٠٠٥ لاستعراض وتقييم التنفيذ الوطني لإعلان ومنهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وقد شهدت الحلقة مشاركة برلمانيين، ومسؤولين حكوميين وقادة للمجتمع المدني من الجمهورية الدومينيكية، وممثلين لمنظمات الأمم المتحدة في البلد. وربطت حلقة العمل أيضا تنفيذ منهاج عمل بيجين بالأهداف الإنمائية للألفية ومشروع الألفية.

باء - تنفيذ خطة العمل والميزانية التشغيلية لعام ٢٠٠٥

٧ - طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٥ من نفس القرار أن يراعي المعهد، عند وضع البرامج والمشاريع المستقبلية، التحديات المعينة التي تواجه المرأة في البلدان النامية وفي أقل البلدان نموا في المناطق المختلفة. وبهذه الروح، قام المعهد بإعداد وتنفيذ برنامج العمل لعام ٢٠٠٥ الذي أقره مجلسه التنفيذي في دورته المستأنفة الأولى التي عقدت في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وكانت المجالات الاستراتيجية الأربعة ذات الأولوية هي: (أ) المسائل المتعلقة

بالهجرة (التحويلات، والاتجار غير المشروع) ؛ (ب) تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتمكين المرأة؛ (ج) الأمن ونوع الجنس؛ (د) المشاركة السياسية للمرأة.

٨ - وشمل كل واحد من المجالات أنشطة الأبحاث التطبيقية الموجهة - نحو السياسات، وبناء القدرات، والمعلومات والاتصالات. وقد وضعت الأنشطة ضمن هذه المجالات باعتمادات من الميزانية الأساسية ومن خارج الميزانية.

١ - المسائل المتعلقة بالهجرة (التحويلات، والاتجار غير المشروع)

٩ - إن التحويلات هي مورد هام ومتزايد للعملات الأجنبية والدخل الوطني وتمويل الواردات، وتشكل إسهاما في ميزان المدفوعات. كما أنها تخفف أيضا من الفقر وتقلل من الهجرة الداخلية وتزيد من عمالة النساء والاستثمار وتخلق طلبا محليا على البضائع والخدمات. وقد أتم المعهد وضع إطار بحثي للتحليل الجنساني بشأن التحويلات، وبشأن تأثيرها على الأسر المعيشية والعلاقات بين الجنسين.

١٠ - وبالرغم من تزايد أعداد العاملات المهاجرات والأهمية المتنامية للتحويلات بالنسبة للاقتصادات الوطنية وللرفاه الاقتصادي للعديد من الأسر في البلدان النامية، إلا أنه لم تجر أبحاث منهجية تُذكر بشأن الأبعاد الجنسانية للتحويلات. والاستعراض الدقيق لتدفقات التحويلات وأثرها من منظور جنساني ربما ييسر تنفيذ البرامج الموجهة نحو تسفير التحويلات لخدمة التنمية. ويعالج الإطار البحثي للمعهد مسائل مثل الأشكال التقليدية للميراث؛ والوصول إلى الائتمانات؛ والقيود على حيازة الممتلكات؛ واستخدام الموارد والتحكم فيها وتوزيعها داخل الأسرة المعيشية؛ وتقسيم العمل بحسب نوع الجنس؛ واتخاذ القرارات داخل الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية.

١١ - ونُشر الإطار لعرضه أثناء حلقة دراسية بشأن نوع الجنس والتحويلات، نظمت بالتعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وعقدت في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ أثناء المنتدي الدولي المعني بالتحويلات (٢٨-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، واشنطن العاصمة). وأثناء الدورة، شارك إلى جانب المعهد، خبراء أكاديميون مشهورون في مجال التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي تراعي المنظور الجنساني، والناتجة عن الهجرة؛ وممثلون عن الأمم المتحدة، بمن فيهم وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والمستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالمسائل الجنسانية والنهوض بالمرأة، والمدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وممثلون عن الحكومات وعن المجتمع المدني.

١٢ - ويقوم المعهد حاليا باستحداث منهجية لإجراء دراسات الحالات الإفرادية في الجمهورية الدومينيكية والسلفادور والفلبين وبلدان مختلفة في أفريقيا وأوروبا الشرقية. وستجرى هذه الدراسات بالاشتراك مع مؤسسات الأمم المتحدة بغرض إبراز المساهمة الاقتصادية للنساء في بلدانهن الأصلية، وكذلك لتحديد السياسات والبرامج والمبادئ التوجيهية اللازمة لتمكين المرأة في عمليات اتخاذ القرار وتعزيز التنمية المحلية عن طريق إدخال احتياجات وأولويات المرأة فيها.

٢ - الأمن ونوع الجنس

١٣ - اضطلع المعهد في عام ٢٠٠٤ بأنشطة متعددة تمشيا مع الاستعراض المقبل من قبل مجلس الأمن لتنفيذ قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المعنون ''المرأة والسلام والأمن''. وقد عقدت مناقشتان إليكترونيتان حول موضوعي ''المنظور الجنساني وإصلاح القطاع الأمني'' و ''نوع الجنس واتقاء نشوب الصراعات/تسويتها''. وقد اتفق معظم المشاركين على أنه يجب توسيع تعريف الأمن وأن مسائل المرأة ونوع الجنس لا توجد في الإصلاح الحالي لقطاع الأمن وفي مبادرات اتقاء نشوب الصراعات وتسويتها. وحدد المشاركون من كلتا المناقشتين أن البحث وبناء القدرات هما أولويتان وشددوا على الحاجة لدمج المسائل الجنسانية في تقييمات إصلاح قطاع الأمن. واستجابة للتعقيبات الإيجابية من المشاركين ورغبتهم الصريحة في مواصلة المناقشات في هذين الموضوعين، أنشأ المعهد شبكة للمنظور الجنساني وإصلاح قطاع الأمن. وتوجد ملخصات للنقاشات في موقع المعهد على شبكة الإنترنت.

١٤ - وكجزء من البرنامج البحثي للمعهد بشأن مسائل نوع الجنس والسلام والأمن، تم استحداث قسم جديد للموقع على الشبكة، متوفر باللغات الانكليزية والفرنسية والإسبانية، يعنى بنوع الجنس وإصلاح قطاع الأمن. ويضم القسم مواد إعلامية أساسية وقائمة ببليوغرافية مشروحة تبين مصادر المعلومات والاتفاقات الدولية وصحيفة وقائع وقائمة بالأحداث والمنظمات ذات الصلة بالموضوع.

١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، قام المعهد، بالتشارك مع برنامج الأغذية العالمي، بإعداد مقترح مشروع بشأن تحسين الأمن البشري لنساء هايتي المستضعفات بالجمهورية الدومينيكية. ويهدف المشروع إلى زيادة المعرفة فيما يخص النساء الهايتيات بالجمهورية الدومينيكية من أجل: (١) توجيه السياسات والبحوث والمشاريع المستقبلية ؛ (ب) تحسين المستوى المعيشي للنساء الهايتيات بالجمهورية الدومينيكية عن طريق بناء القدرات والتدريب في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمسائل الصحية الأخرى، والتغذية، والحقوق المدنية، والعمالة،

والأمن الشخصي؛ (ج) تقليص انعدام الأمن بالنسبة للمرأة الهايتية عن طريق زيادة الوعي والمعرفة. وتجري حاليا مناقشة مقترح المشروع مع الشركاء المحتملين.

١٦ - وضمن سياق برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليه من جميع جوانبه، يقدم المعهد إسهاما مستمرا يتصل بالمنظور الجنساني في شبكة استُحدثت لرصد جهود تقليص الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

١٧ - وضمن جهوده لبناء القدرات، يستعرض المعهد حاليا مجموعة مواد تدريبية عن الأمن العام قام باستحداثها مرفق دون إقليمي للموارد تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغرض دمج الجوانب الجنسانية. وسيستحدث المعهد، كجزء من هذه المجموعة، أداة محددة ونموذجا تدريبيا بشأن منع العنف ضد النساء كعنصر رئيسي في الأمن العام.

٣ - المشاركة السياسية للمرأة

١٨ - يجري المعهد حاليا عملية تفاوض بشأن تمويل خارج عن الميزانية مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي بغرض تمويل مشروع مدته ثلاثة سنوات وُضع لتقوية الحكم مع التركيز على النواحي الجنسانية وعلى مشاركة المرأة على المستوى المحلي. ويهدف المشروع إلى بناء قاعدة معرفية عن الجوانب الجنسانية للحكم والإدماج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للسكان الأصليين، لتيسير تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة ولتقوية المعرفة والقدرات المحلية و/أو الوطنية من أجل تحسين المشاركة السياسية للمرأة وقيامها بدور قيادي على المستوى المحلي.

١٩ - وحيث أن المشروع يركز تركيزا خاصا على الشعوب الأصلية في أمريكا الوسطى وفي بلدان الأنديز، فقد اجتمع المعهد، في أوائل عام ٢٠٠٥، بالوزراء المسؤولين عن شؤون المرأة والمسائل الجنسية من تلك البلدان للاطلاع على آرائهم بشأن المشروع. وقد وُجهت الدعوة إلى ممثلي المؤسسات الأكاديمية ومنظومة الأمم المتحدة للمشاركة في الاجتماع. ورحب الوزراء بهذه المبادرة بوصفها فرصة لتعزيز التعاون الإقليمي على المستوى الوزاري. ورحبوا أيضا بتركيزها على تعزيز مشاركة المرأة على مستوى القيادة وإدارة الموارد على الصعيد المحلي.

٢٠ - وانتهى المعهد من إعداد الصيغة النهائية لثبت مرجعي مشروح بشأن المشاركة السياسية للمرأة في الحكم المحلي بأمريكا اللاتينية ويمكن الاطلاع على هذا الثبت المرجعي المشروح بموقع المعهد على شبكة الإنترنت.

٢١ - ووضع مقترح مشروع جديد بشأن المشاركة السياسية للمرأة على الصعيد المحلي في منطقة المغرب وقُدم للجهات المانحة الممكنة. ويرمي هذا المشروع إلى المساهمة في تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين والمشاركة السياسية للمرأة ودورها القيادي في تخطيط وإدارة الحكومات المحلية في تلك المنطقة.

٢٢ - ويجري حاليا إعداد جزء خاص من الموقع على شبكة الإنترنت، وسيتضمن مجموعة متنوعة من الموارد بشأن المسائل الجنسانية والحكم، والمشاركة السياسية للمرأة. وكان من المقرر أن ينتهي إعداد هذا الجزء في أواخر آب/أغسطس ٢٠٠٥.

٢٣ - وبُغية إتاحة الفرصة للأصوات الجديدة المعنية بالمساواة بين الجنسين من الأوساط الأكاديمية وصانعي السياسات والممارسين في هذا المجال، شرع المعهد، في آذار/مارس ٢٠٠٥، في سلسلة دراسات جديدة معنونة 'أصوات جديدة، آفاق جديدة'. وهذه السلسلة موجهة لطلبة الدراسات العليا في العالم أجمع، وستوفر فرصة للطلبة المسجلين في البرامج المتصلة بالمسائل الجنسانية للمساهمة في المناقشات العالمية والوطنية والمحلية بشأن المسائل المعنية بالمرأة وبالمسائل الجنسانية. وتغطي الدراسات أربعة من مجالات الأبحاث ذات الأولوية، هي: نوع الجنس والتحويلات المالية؛ ونوع الجنس وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ ونوع الجنس وإصلاح قطاع الأمن ونوع الجنس والمشاركة السياسية على الصعيد المحلي. وسيجري اختيار ونشر إثنتي عشرة دراسة على شبكة الإنترنت بلغاتها الأصلية (الانكليزية أو الفرنسية أو الأسبانية). وسيتم اختيار ثلاث دراسات متميزة من أجل طباعتها وستوجه الدعوة إلى مؤلفيها للمشاركة في حدث أكاديمي متصل بموضوع الدراسة.

٢٤ - وقد نشر المعهد دراسة معنونة ''الأمم المتحدة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة'' بلغتها الأصلية (الأسبانية)، وهي متوفرة أيضا على موقع المعهد بشبكة الإنترنت. وتورد الدراسة استعراضا للمسائل الجنسانية في الأمم المتحدة مُنذ نشأتها.

٤ - بناء القدرات والمعلومات

٢٥ - قام المعهد، استجابة للطلب الواضح على المواد التدريبية، وخاصة من المنظمات بالبلدان الأقل نموا، بتوسيع نطاق مواده المتعلقة بالتدريب الجنساني لتشمل معلومات إضافية، مثل سردٍ للبرامج والمواد والأدوات الحالية؛ وقائمة بمعاهد ومراكز التدريب وتحديد للثغرات والاحتياجات. وتم مُنذ فترة وجيزة توفير معلومات على شبكة الإنترنت في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، علما بأن الأنشطة ستستمر خلال السنة.

٢٦ - وأعيد تصميم قاعدة بيانات الموارد المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني بُغية زيادة سهولة استخدامها. وجرت إضافة ما يقرب من ٣٠٠ مورد جديد. وتتضمن قاعدة البيانات موارد بشأن مسائل تهم البلدان الأقل نموا، مثل المياه والزراعة والتنمية الريفية والصحة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٧ - واستخدم المعهد أموالا متأتية من تَبرع تلقاه من حكومة جنوب أفريقيا مخصص لمشروع معني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ونوع الجنس في الجنوب الأفريقي، فأنتج دليلا لمقدمي الرعاية المترلية، وأغلبيتهم من النساء الأميات أو شبه الأميات في المناطق الفقيرة. ويتمثل الهدف الرئيسي للدليل في تزويد مقدمي الرعاية الأسرية بأداة متسقة مع ظروفهم واحتياجاتهم الخاصة وتعمل على زيادة مهاراتهم الفنية بُغية تحسين الرعاية المترلية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسيجري تجريب الدليل في زمبابوي من قبل باحثي مشروع معني بالمرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مشترك بين جامعة ستانفورد وجامعة زمبابوي. وقُدم الدليل إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وسيوزع بالميدان كجزء من عملية التجريب. وأبدت بلدان أخرى مثل الجمهورية الدومينيكية وهايتي وموزامبيق اهتمامها بتكييف الدليل وفقا لظروفها الخاصة.

٢٨ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥، شارك موظفو المعهد في حلقة عمل لمدة أسبوع معنونة ''وضع المشاريع وفقا للمنظور الجنساني''، مولتها كل من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وذلك لدعم الأنشطة الوطنية لبناء القدرات في الجمهورية الدومينيكية. وقد جمعت حلقة العمل بين ممثلين من المؤسسات الحكومية الوطنية ووكالات الأمم المتحدة القائمة بالجمهورية الدومينيكية.

٢٩ - وشرع المعهد أيضا، كجزء من برنامجه لبناء القدرات في الجمهورية الدومينيكية، في سلسلة من حلقات العمل بشأن مجموعة متنوعة من المسائل، بما في ذلك المرأة والشباب والهجرة والشيخوخة.

٣٠ - وجرى تعزيز موقع المعهد على شبكة الإنترنت بإضافة مجلة معنونة ''استعراض المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة''، وهي مجلة دورية تتضمن مقالات رأي ومقابلات ومادة إخبارية بشأن المسائل الجنسانية في العالم أجمع. وتُنشر هذه المجلة على شبكة الإنترنت باللغات الانكليزية والفرنسية والأسبانية وتوزع باستخدام قوائم بريدية عديدة. وقد ركزت الطبعات السابقة على العنف ضد المرأة، ونوع الجنس

والأهداف الإنمائية للألفية، ونوع الجنس والسلم والأمن. وستركز طبعة مقبلة على نوع الجنس والطاقة.

٥ - التطور المؤسسي

٣١ - أُحرز تقدم كبير في العام الماضي لتعزيز مركز المعهد وإعادة المصداقية إليه. وفي هذا الصدد واصل المعهد بذل جهوده لتعزيز الشراكة بينه وبين المنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ورفع مستوى التعاون مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بالعديد من البلدان.

٣٢ - ومؤخرا اشترك المعهد وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تنظيم اجتماع بعنوان ''المعلومات الجنسانية بالأمريكتين'' (نيويورك، ٢٦ و ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥)، اجتمع خلاله موظفون إعلاميون من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لمناقشة توفر المعلومات الجنسانية وتعميمها. وحدد المشاركون كذلك الثغرات والتحديات في مجال جمع وتعميم المعلومات الجنسانية ورسم استراتيجية مشتركة للتغلب على هذه التحديات. ورغم هذا الاجتماع تناول الحالة السائدة في منطقة واحدة فقط، فإن المشاركين وافقوا على انطباق الدروس المستفادة من الاجتماع على مناطق أخرى في العالم.

٣٣ - وضمن الشراكات الأخرى، يعتزم المعهد التعاون مع اليونسكو في عدد من المجالات. وينطوي أحد هذه المجالات على مشروعات مشتركة لتصميم ووضع سلسلة من الدورات على شبكة الإنترنت بشأن مجموعة واسعة من المواضيع مثل نوع الجنس وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ونوع الجنس وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والاتجار بالنساء، ونوع الجنس والسلام. ويشمل مجال آخر للتعاون مع اليونسكو إنشاء مركز مرجعي لشؤون المرأة الفلسطينية للعمل كمركز لتبادل المعلومات المتصلة بالمسائل المتعلقة بالمرأة الفلسطينية.

٣٤ - ويعمل المعهد أيضا مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية بشأن وثيقة استعراض لنوع الجنس والشيخوخة والصحة، تمثل متابعة لاستعراض وتقييم منهاج عمل بيجين بعد مرور عشر سنوات. وشارك المعهد، في هذا الصدد، في اجتماع عقد في نيويورك في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠٠٥ لإعداد أول مشروع للوثيقة بغية المضي في مراجعتها وصقلها عن طريق المراسلات الإلكترونية. وستصدر الوثيقة النهائية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٣٥ - وشارك المعهد في اجتماع للجنة الفرعية المعنية بالمرأة والصحة والتنمية والتابعة لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية والذي انعقد في واشنطن العاصمة، في ١٥ و ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٥. وقدم المعهد عرضا بعنوان ''الحلقات المفقودة: المساواة بين الجنسين والأهداف الإنمائية للألفية''. وأشار هذا العرض إلى أن الأهداف، بوصفها أداة قوية للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن التنمية الدولية، يمكنها تعزيز قضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في حالة مراعاة كل هدف من هذه الأهداف للاحتياجات والأولويات النسائية المحددة، فعلى سبيل المثال، فرغم كون القضاء على العنف ضد المرأة مسألة حاسمة بالنسبة لتحقيق المساواة بين الجنسين، فإن هذه الأهداف لا تشمل العنف ضد المرأة. وفي الختام أكد العرض على أن هذه الأهداف تشكل نقطة انطلاق عملية لتنفيذ برنامج عمل القاهرة ومنهاج عمل بيجين، اللذين يتضمنا بدورهما آفاقا وأعمالا أساسية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٦ - وتعاون المعهد مع مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة/شعبة النهوض بالمرأة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤسسات أخرى بشأن عدد من المبادرات الأخرى، تشمل فرقة العمل المعنية بدراسة الأمين العام بشأن العنف ضد المرأة والجزء المتعلق بنوع الجنس والتنمية، بالموقع ''مدخل التنمية''، والذي يساهم فيه المعهد الآن ''كمنظمة متعاونة''.

٣٧ - ويواصل المعهد، في مجالات أخرى، التعاون مع شبكة الأمم المتحدة الحاسوبية للإدارة العامة والمالية العامة. ولقد أصبح أيضا عضوا في شبكة الطاقة التابعة للأمم المتحدة، وشارك في اجتماعين بشأن الطاقة نظمتهما الأمم المتحدة في واشنطن العاصمة ونيويورك، وشارك في مناقشات على شبكة الإنترنت ومؤتمرات نُظمت بواسطة الفيديو لإعداد وثيقة استعراضية بشأن الطاقة والأهداف الإنمائية للألفية صدرت في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥. ونتيجة لتلك الجهود، قد ظهرت الجوانب الجنسانية والمشاغل النسائية بشكل أفضل في النص النهائي.

٣٨ - ويشارك المعهد مشاركة نشطة في الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين وانضم إلى فرق عمل محددة بشأن المساواة بين الجنسين والأهداف الإنمائية للألفية؛ ونوع الجنس وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ والمرأة والسلام والأمن؛ وشبكة رصد أحوال المرأة؛ ونوع الجنس والمياه؛ ونساء الشعوب الأصلية.

٣٩ - وشارك المعهد أيضا مشاركة منتظمة في الاجتماعات المشتركة بين الوكالات لمنظومة الأمم المتحدة بالجمهورية الدومينيكية، بما في ذلك الاجتماعات المتعلقة بالمجموعات

المواضيعية المعنية بالمسائل الجنسانية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويقدم المعهد الدعم الاستشاري والفني بشأن المسائل الجنسانية للمؤسسات الوطنية الدومينيكية فيما يتعلق بمشروع الألفية.

رابعا – حالة الموارد والدعم لعملية التنشيط

٤٠ – بناء على قرار اللجنة الخامسة الوارد في تقريرها A/59/641، قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٥٩/٢٧٦، الجزء الثالث عشر، تخصيص اعتماد قدره ٤٠٠ ٠٩٢ ١ دولار لمواصلة عمل المعهد وسيحمل هذا المبلغ على صندوق الطوارئ، لاستخدامه في حالة نقص التبرعات المقدمة لتسيير أعمال المعهد في عام ٢٠٠٥. وطلب نفس القرار إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى الجمعية العامة على سبيل الأولوية في مستهل الجزء الرئيسي من دورتها الستين بشأن مجمل حالة المعهد المالية. ووفقا لذلك ستُناقش حالة المعهد المالية مناقشة مفصلة في ذلك التقرير.

٤١ – وقد جرى تحويل مبلغ قدره ٢٠٠ ٥٤٦ دولار (يمثل ٥٠ في المائة من الإعانة المقدرة بمبلغ ٤٠٠ ٠٩٢ ١ دولار والتي أقرّتها الجمعية العامة في قرارها ٥٩/٢٧٦)، إلى الصندوق الاستئماني للمعهد في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وذلك للحيلولة دون انقطاع أعمال المعهد أثناء الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٥.

٤٢ – ووفقا لبرنامج أنشطة المعهد المتوخاة لعام ٢٠٠٥، فقد واصلت مديرة المعهد تطبيق استراتيجية جمع الأموال التي بدأت في عام ٢٠٠٤ والرامية إلى زيادة الدعم المالي لكل من أنشطة المعهد الرئيسية وللمشاريع الممولة من خارج الميزانية. ونتيجة لذلك فقد وصلت التبرعات التي تلقاها المعهد أثناء الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ مبلغا قدره ٢٩٥ ٦٩١ دولار، بما في ذلك تبرع رئيسي بمبلغ ٤٠٠ ٦٠٤ دولار تلقاه المعهد من حكومة إيطاليا في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥، وهو يعد أكبر تبرع استلمه المعهد منذ عام ١٩٩٧ (٠٠٠ ٨٢٤ دولار). وتصل التعهدات الإضافية غير المسددة لعام ٢٠٠٥ إلى مبلغ ١٢٠ ٥٨ دولارا، مما يجعل مجموع إيرادات المعهد المتوقعة للسنة الحالية ٧٥٨ ٧٦٢ دولار.

٤٣ – وقد أعد المعهد ١٦ من مقترحات المشاريع و ١٠ مخططات مشاريع بمبلغ إجماليه ٦١٥ ٦١٣ ٢١ دولارا. وتجري الآن مناقشة هذه المشاريع والمخططات مع الجهات المانحة الممكنة من أجل تمويلها. وأعربت جهات مانحة عديدة عن اهتمامها بتقديم الدعم للمعهد. ويواصل البلد المضيف توفير الدعم لمساعدة المعهد.

٤٤ - وتشير تبرعات الدول الأعضاء للصندوق الاستئماني للمعهد، والمسجلة حتى الآن في عام ٢٠٠٥، إلى أنه بإمكان المعهد تمويل أعماله للفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بدون استخدام الجزء الثاني من الإعانة.

خامسا - الخلاصة

٤٥ - إن تطبيق الإطار الاستراتيجي للمعهد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وبرنامج عمله لعام ٢٠٠٥ القائم على مجالات مواضيعية محددة (نوع الجنس والهجرة والتحويلات المالية؛ والمشاركة السياسية للمرأة على الصعيد المحلي؛ ونوع الجنس وإصلاح قطاع الأمن) يسهم في البرامج التي تعود بالفائدة على المرأة في البلدان النامية. وفي نفس الوقت، فإن استراتيجية ذات شقين يستخدمها المعهد لتعزيز أبحاثه وقدراته التدريبية كجزء من أنشطته الرئيسية ولوضع حافظة مشاريع شاملة للتمويل من خارج الميزانية توفر المرونة اللازمة وتعزيز فعالية جهود جمع الأموال.

٤٦ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض، قدم المعهد عددا من المدخلات لاستعراض وتقييم إعلان ومنهاج عمل بيجين. وقام على وجه الخصوص بإبراز إسهام المرأة الاقتصادي والاجتماعي في التنمية في مجال الهجرة والتحويلات المالية. وتابع تنفيذ برامج في مجال المرأة والسلام للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقام المعهد أيضا بتوسيع نطاق أبحاثه لكي تشمل مناطق متفرقة بالعالم وعزز أنشطته المتعلقة بالاتصالات والإرشاد والتدريب.

٤٧ - ورغم تمتع المعهد أثناء الفترة قيد الاستعراض بدعم مالي أكبر مقدم من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، فإن تنفيذ ونجاح برامج المعهد بشكل كامل وقدرته على الوفاء بمهامه ومواصلة تنفيذ أنشطته في عام ٢٠٠٦ سيعتمد على توفير الدول الأعضاء للمستوى اللازم من الموارد.